

للنظر في أعمال النواب التي تشكل خروجاً على القيم الدينية والأخلاقية

عاشور والصالح يقترحان تشكيل لجنة دائمة للقيم في مجلس الأمة

قدم النائبان صالح عاشور وخبيل الصالح اقتراحاً بقانون بأضافة فصل خامس الى الباب الأول من القانون رقم 12 لسنة 1963 في اللائحة الداخلية لمجلس الأمة جاء كالآتي:



صالح عاشور



خبيل الصالح

مادة أولى
يضاف الى الباب الأول من القانون رقم 12 لسنة 1963 المشار اليه فصل خامس عنوانه «لجنة القيم» ويتضمن المواد التالية:

المادة 60 مكرراً: يشكل المجلس ضمن لجانه السنوية لجنة تسمى «لجنة القيم» وتتكون من رؤساء اللجان الدائمة بالمجلس. وتختص هذه اللجنة بالنظر فيما ينسب الى أعضاء المجلس من غير الوزراء من أعمال تشكّل خروجاً على القيم الدينية أو الأخلاقية أو الاجتماعية أو السياسية أو تعويضاً بالأشخاص أو الهنات.

مادة 60 مكرراً: يحال العضو الى لجنة القيم بقرار من لجنة تضم رئيس المجلس ونائبه وأمين السر والمرافق. ويتضمن قرار الإحالة بياناً بالوقائع المنسوبة الى العضو.
مادة 60 مكرراً ب: تحظر

التحقيق البرلمانية. مادة 60 مكرراً د: للجنة ان تقرر حفظ الموضوع المحال اليها، أو ان توقع على العضو المعروض أمره عليها أحد الجزاءات التالية: أ - الإنذار.
ب - توجيه اللوم.
ج - الحرمان من الإشتراك في أعمال المجلس ولجانته لمدة لا تزيد على شهرين مع حرمانه من مكافأة العضوية عن هذه المدة.

كما يجوز للجنة ان تقرر عرض الأمر على المجلس للنظر في إسقاط العضوية عن العضو. مادة 60 مكرراً هـ: لا يكون انعقاد اللجنة صحيحاً الا بحضور ثمانية من مجموع أعضائها، وتصدر قراراتها بأغلبية ستة من مجموع أعضائها، ويعتبر الامتناع عن التصويت بمثابة الرضا، ويجب على اللجنة ان تصدر قرارها خلال مدة لا تتجاوز اسبوعين من تاريخ إحالة الأمر اليها، كما يجب ان يكون قرارها مسبباً، وتخطر رئيس المجلس والعضو بالقرار الذي أصدرته. مادة 60 مكرراً و: للعضو ان يتظلم من قرار اللجنة بتوقيع الجزاء عليه يقدمه الى رئيس المجلس خلال

سبعة أيام من تاريخ إخطاره بقرار الجزاء، ويبرج التظلم فور تقديمه في جدول أعمال أول جلسة تالية للمجلس لنظره، ويفصل المجلس في التظلم بعد سماع دفاع العضو وإيضاحات مقرر اللجنة، وللمجلس ان يقرر رفض التظلم أو تخفيف الجزاء أو حفظ الموضوع. مادة 60 مكرراً ز: اذا اقترحت اللجنة إسقاط العضوية عن العضو المعروض أمره عليها، ادرج رئيس المجلس الموضوع في جدول أعمال أول جلسة تالية للمجلس لنظره، وللمجلس بعد سماع دفاع العضو وإيضاحات مقرر اللجنة ان يقرر إسقاط العضوية أو توقيع أحد الجزاءات المبينة ضوابط ممارستها لمهامها، وقد أخذ بها الكونغرس الأمريكي ومجلس العموم البريطاني وسار على دربها في مصر.

ان اقتراح إنشاء لجنة القيم يتفق في غايته وأهدافه مع احكام الدستور والقانون، ويؤكد التزام السلطة التشريعية بالقيم الدينية والأخلاقية والسياسية والاقتصادية، شأنها في ذلك شأن سائر

للاقتراح بقانون بأضافة فصل خامس الى الباب الأول من القانون رقم 12 لسنة 1963 في شأن اللائحة الداخلية لمجلس الأمة كما يلي:

صدرت اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على 1963 وتضمنت تحديس اللجان الدائمة واختصاصاتها وجاءت في ممارستها لأعمالها، والإشارة الى لجنة القيم على الرغم من أهميتها في الحياة البرلمانية. وعلى الرغم مما أثير حولها من جدول بين مؤيد ومعارض فقد انتهى الغالب في الرأي ضرورة الأخذ بها وتوقيع أحد الجزاءات المبينة ضوابط ممارستها لمهامها، وقد أخذ بها الكونغرس الأمريكي ومجلس العموم البريطاني وسار على دربها في مصر.

سلطات الدولة الدستورية، فالسلطة التنفيذية فضلاً عن القوانين المنظمة لها وخضوعها لرقابة السلطة التشريعية صدر بشأنها قانون محاكمة الوزراء، اما السلطة القضائية فقد صدر بشأنها قانون تنظيم القضاء لتنظيم شؤونها ومحاسبة المخالف من القضاة، واذ كانت القسيم والمبادئ هي أصول الممارسة البرلمانية لزم ان تقوم على أسس من الاصلية والعراقة التي تمثل منهاجها بحترامه بصورة لا تتفكر عن المنهاج اليومي للمواطن القويم، والأولى والمسؤول عن التشريع وعن الرقابة السلطة التنفيذية، المثل الذي تحتدى به سائر السلطات.

وإذا كان الدستور قد كفل لعضو مجلس الأمة الحرية في إبداء أفكاره وآرائه داخل المجلس ولجانه المادة 110 إلا ان أداءه لمهامه من الإكمال، وبما لا بعد خروجاً سافراً على القيم الاجتماعية والدينية والاقتصادية، يقتضي إنشاء هذه اللجنة، لا سيما ان الجزاءات التي نصت عليها المادة 89 من

اللائحة الداخلية خاصة بالعضو الذي يخل بالنظام أثناء جلسات المجلس أو لا يمثل لقرار المجلس بمنعه عن الكلام أثناءها. وقد جاءت صياغة هذا القانون بحيث يضاف الى الباب الرابع من الباب الأول من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة فصل جديد خامس بعنوان «لجنة القيم» يشتمل على عشر مواد.

وقد رؤى ان تتولى هذه المهمة لجنة هي التي سميت لجنة القيم، تضم رؤساء جميع اللجان البرلمانية الدائمة وتختص هذه اللجنة بمسألة العضو عما يخرجوا على القيم الدينية أو الأخلاقية أو الاجتماعية أو السياسية أو تعويضاً بالأشخاص أو الهنات (المادة 60 مكرراً). ومعلوم انه لا محل لمساءلة العضو اذا كان ما صدر عنه يدخل في نطاق المادة 110 من الدستور التي تنص على ان «عضو مجلس الأمة حر فيما يبيده من الآراء والأفكار داخل المجلس أو لجانه ولا تجوز مؤاخذته عن ذلك بحال من الأحوال».

أكد أن خطط الحكومة في وادٍ والمجلس في وادٍ آخر هشام البغلي: السلطان مطالبان بترجمة توجيهات سمو الأمير لتحقيق الرفاه للمواطنين



م. هشام البغلي

قال مرشح الدائرة الثالثة للانتخابات التكميلية لمجلس الأمة م. هشام البغلي ان السلطتين التشريعية والتنفيذية مطالبتان بالسير على توجيهات صاحب السمو الأمير والاقتداء بهذه التوجيهات السامية لتحقيق أسس وطموحات الشعب الكويتي، مشيراً الى ان سموه أكد في أكثر من خطاب ومناسبة خارقة عمل السلطتين للدفع نحو العمل وتطوير البلاد وصولاً الى تحقيق التنمية المنشودة، وبات من الواجب على كل الامنة التنفيذية ترجمة هذه التوجيهات السديدة لواقع ملموس، وأشار الى انه على الرغم من ذلك نجد ان الحكومة

وخطتها في وادٍ والمجلس في وادٍ آخر عن هذه التوجيهات السامية حتى وصل الأمر الى تجاهل البرنامج الحكومي الكثير من المرتكزات التي أكد عليها صاحب السمو الأمير، ففي الوقت الذي يؤكد فيه سمو الأمير على ضرورة تحقيق رفاهية المواطنين نجد ان البرنامج الحكومي وعلى لسان سمو رئيس مجلس الوزراء يحذر من انتهاء دولة الرفاه، متسائلاً: هل نفذت الحكومة التوجيهات السامية؟ وهل وافقت بوعدها ام لا؟ وهل تابع نواب مجلس الأمة التنفيذ الحكومي ام لا؟ ولماذا؟ وذكر البغلي انه يجب وضع أجندة عمل مشتركة والتركيز على حل

وانجاز القضايا الاقتصادية والإسكانية والمعيشية التي تعزز دولة الرفاه والتي هي في الأصل نص دستوري وارد في ديباجة الدستور التي أجمع الفقهاء الدستوريون على إلزاميتها. فالرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري يجب ان يقابلها عمل جاد من السلطتين، لافتاً الى ان ذلك يتطلب دون شك انجاز التعديل اللازم لقانون إنشاء لجنة المناقصات المركزية وآلية المناقصة والممارسة والتي يجب ان تتسم بمزيد من الشفافية ووضع مصلحة الكويت فوق أي اعتبار والعمل وفق هذا الإطار لتحقيق التنمية المطلوبة في مختلف المجالات.

وجه النائب حمود الحمدان سؤالاً الى وزير التربية ووزير التعليم العالي بالوكالة د. عبدالمحسن المدعج قال في مقدمته: إنه ونظراً للمعاناة العاشر من عدم وجود صفوف تحقيق الإصلاح والتعبير عن تطلعاته وحل مشاكله وذلك لن يتم الا بوجود رغبة حقيقية في استمرار الانجاز وهو المبدأ الذي انتهجه مجلس الأمة المبطل الثاني حيث تم انجاز كم كبير من القوانين المهمة حيث كان لنا الشرف في إقرار قانون صندوق الأسرة بهدف تخفيف المعاناة عن الأسر محدودة الدخل، مشدداً على ضرورة وضع مصلحة الكويت فوق أي اعتبار والعمل وفق هذا الإطار لتحقيق التنمية المطلوبة في مختلف المجالات.



حمود الحمدان

بعض الشباب المستهتر أثناء عودتهم من المناطق التي يدرسون بها الى أم الهيمان بالإضافة الى معاناتهن من مشقة الطريق، مما يؤثر على تحصيلهن العلمي ويؤثر على حالاتهن النفسية. وطالب الحمدان بتزويده بعدد الفصول العاملة في مدرسة ثانوية أم الهيمان بنات، وتم تسبب كثافة كل فصل فيها، وما تسبب في عدم وجود الصف العاشر الثانوي بذات المدرسة؟

البشر: ضرورة إيجاد فرص عمل حقيقية للمواطن

تكوين أسرة كبقية خلق الله، وقال انا لا انكر على الوافد حق العمل ولا أبخس الوافدين حقهم في المساهمة في بناء الكويت على مدى عمرها حتى يومنا هذا فلهم الشكر والتقدير، ولكن ارجع وأقول الكويتي أنفع.

وتبليغ المعينين بالأمر في وزارة الداخلية، وذلك بتوفير وسيلة نقل ملائمة بالإضافة الى شركات تاكسي المرور وباصات النقل العام، ووجه البشر شكره لرجال وزار الداخلية فهم من يوفرون لنا الأمن والأمان أدامها الله على بلادنا واهلنا.

قال المرشح نبيل ناصر البشر مرشح مجلس الأمة التكميلي للدائرة الثالثة ان أكبر مشكلة تواجه الكويت حالياً هي مشكلة المرور مضافاً ان المرور بالكويت زحام فاختناق فكارنة. إلى متى وما الحل؟



نبيل البشر

من جانب آخر تطرق البشر إلى مسألة التوظيف وإيجاد فرصة عمل حقيقية للمواطن الكويتي الذي ينتظر في طليور التعيين التابع لدبوان الخدمة المدنية ذلك الطيور الذي يطول مداه كل يوم عن اليوم الذي قبله في بلد عامر بالخير من قبله العلي القدير، المواطن الكويتي بمختلف تحصيلاته العملية يعاني من الانتظار للحصول على الوظيفة وبالقياس نجد الدولة تستمر وتزيد في تعيين الوافدين بمختلف التخصصات أيضاً كانت بسيطة أو صعبة والمواطن «حافظ ابده على خده وناطر فرج رب العالمين» للوظيفة التي تساعد على

وأرجع البشر السبب الرئيسي في هذه المشكلة الى الحكومة لانها ليست جادة في حل المشكلة على الرغم من الكفاءات البشرية والموارد المالية لذلك سنسجل قضية المرور على رأس أولوياتنا في البرلمان إذا وفقنا الله. ولقد طرح البشر عدة حلول جذرية تساهم في حل الازمة المرورية منها تأليف كتاب يتم فيه شرح العادات والسلوكيات التي يجب ان يلتزم بها سائقو السيارات بحيث يكون توجيهياً ويمتحن فيه من ضمن الاختبارات التي سيجحق الكثير حينها هو الذي يقوم بها طالب (الليسين) وأن يوكل مجموعة مختارة من المواطنين (متطوعين) بتسجيل المخالفات المرورية غير المباشرة

الأنصاري: الاستقرار السياسي والتنمية أولوياتي



عبدالله الأنصاري

أكد مرشح الدائرة الثالثة عبدالله الأنصاري ان أولوياته الانتخابية هي إيجاد الاستقرار السياسي والتنمية، ولابد من تعاون السلطتين لاسيما في ظل تأخر التنمية والبدء في الانجازات الحقيقية التي تهم المواطن، مشيراً الى ضرورة ان يقف المجتمع الكويتي صفا واحداً من أجل تنمية الكويت لتلبية رغبة صاحب السمو الأمير في تحويل الكويت الى مركز مالي، ولا يتحقق ذلك الا بالتعاون والتكاتف وإعلاء مصلحة الوطن.

تبعاً الى أن الدولة معنية بتوفير الرعاية الإسكانية للمواطنين، فالقضية الإسكانية تعد من أهم

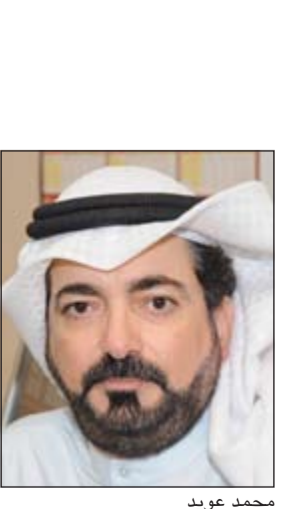
القضايا التي تحتاج لوقفة جادة لحلها في ظل ارتفاع الإيجارات، ولابد من صرف بدل إيجار للكويتية المتروجة من غير كويتي في ظل ارتفاع اسعار الإيجار، وازداد ان المتطلبة في البلاد أصبحت تتلقى الشباب، في ظل الفوائض المالية الكبيرة التي ننع بها، موضحاً ان 7% من خريجي الجامعة لا يجدون وظائف، الأمر الذي يستدعي وقفة عاجلة من المسؤولين، وان مخصصات الطلبة المتبعثين في الخارج لا تكفيهم في ظل ارتفاع

محمد عويد: الفاسدون لدينا يظفرون بمكاسب غير مشروعة ويفلتون من العقاب

هذا الداء وملاحقة ومحاسبة الفاسدين وضرورة كشفهم وتعريتهم أمام الشعب حتى يكونوا عبرة لمن يعنبر.

وأشار المطيري الى ان هذه الفئة الفاسدة تملك قدرات غير محدودة في تتبع الثغرات القانونية والإجرائية التي تمكنهم من الإفلات من العقاب في كثير من الأحيان ومن ثم يظفرون بمكاسب غير مشروعة وغير مستحقة لهم. وطالب بضرورة البحث عن آليات وأساليب جديدة لمحاربة هذه الآفة التي فتكت بالمجتمع منها تخفيف منابع الفساد وواد الفكرة منذ البداية والقضاء عليها وهذا يأتي عن طريق البرامج التوعوية في الوسائل الإعلامية (المقروعة والمسجلة) بمخاطر هذه الفئة الفاسدة التي أصبحت كالورم السرطاني المدمر.

قال مرشح الدائرة الثالثة محمد عويد المطيري ان الفساد الذي يتغلغل وينتشر في أرجاء المجتمع يندد بشعر خطير لأنه يسهم في زعزعة أمنه واستقراره بل ويهدم الثقة لدى المواطنين في الأجهزة المصابة بهذا الداء العسرين ويضعف اللحمة الوطنية ويهدد النسيج المجتمعي ويحول الخطط التنموية الى مسائل صورية وتصبح العملية كلها انحراف في القرارات الإدارية والتنفيذية وبالتالي يخل بواجبات الوظيفة العامة.



محمد عويد

وأضاف ان استئثار هواة الفساد بخيرات بلادنا وحرمان الشرفاء المخلصين منها لا شك انه يولد حالة من الغضب والإحباط واليأس لدى الكثيرين من أبناء الوطن ما يؤدي الى اختلال المجتمع.

«العدالة والسلام»: حل المجالس وإبطالها سبب رئيسي في القصور التشريعي وتعطل خطة التنمية

اننا نؤكد أيضاً ان طريق الإصلاح طويل يحتاج للمواجهة، والمسؤولية ملقاة الآن على من سيحل محلهم. وفي الوقت الذي نرى فيه أن السلطتين التنفيذية والتشريعية أمامهما تحديات ضخمة، نتضح أن أداءهما جاء مخيباً للأمال ولا يرتقي لطموح المواطنين وآمالهم، سواء كان من أداء بعض النواب أو الوزراء.

عدم المشاركة في الانتخابات التكميلية ترشيحاً، وفي الوقت ذاته ندعو قواعداً في الدوائر الانتخابية المختلفة، وكذلك المؤتمون بفكر التجمع إلى المشاركة في الانتخابات التكميلية القادمة تصويتاً لمن تتوافر فيهم الكفاءة والقدرة على تحمل المسؤولية الوطنية، ونشدد على وضع مصلحة الكويت أولاً. ومع اقتراب نهاية دور الإنعقاد الحالي، ومواقفته مع الانتخابات التكميلية واستقالة وزيرين، ندعو إلى ضرورة تعديل وزاري شامل يتوافق ومتطلبات المرحلة، لتصحيح أخطاء المرحلة

عن العملية الديمقراطية والابتعاد عن الدستور الذي ارتضاه الآباء والأجداد. وفي هذه المرحلة السياسية الحساسة محلياً وإقليمياً، ومع التطور السريع في المشهد السياسي الداخلي، لاسيما وبعد استقالة 5 نواب من مجلس الأمة في رسالة واضحة إلى ما وصلنا إليه من مجلس الأمة في الظروف التي آلت إليها الاستقالات، نجد مطالباتنا باستكمال مسيرة العمل الديمقراطي، ونحن إذ نرى أن النواب المستقلين رفعوا المسؤولية عن أنفسهم نؤكد احترامنا الكامل لتاريخهم السياسي ورغبتهم في الاستقالة، إلا

أصدر تجمع العدالة والسلام بياناً بشأن الوضع السياسي وموقف التجمع من الانتخابات التكميلية ونص البيان على ما يلي: تعيش الكويت حالة من عدم الاستقرار السياسي بسبب حل مجالس الأمة المتعاقبة منذ مجلس 2008 بسبب عدم التعاون السياسي الحكومي، ثم تلاه مجلسان مبطلان، حتى وصلنا إلى المجلس الحالي، الأمر الذي كان سبباً رئيسياً في تعطل خطة التنمية، ومنذ ذلك الحين ونحن من أزمة إلى أخرى، وكان الهدف من ذلك دفع المواطن إلى العزوف